قدر واسمها ضمير الشان لانهم وجدوها داخلة على الافعال
غير ناسخة وقد تقدم ان ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا فكذا
تخرج عن اصلها وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشان
مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق
وانما اوجبوا حذفه لان ان المفتوحة قد اثرت في المعنى بتغييره من
الجملة الى المفرد فاوجبوا تغييرها في اللفظ لاجل يطابق اللفظ المعنى
ويجب في غير ضرورة ان يكون خبرها جملة اسمية او فعلية لتكون
الجملة مفسرة لضمير الشان نحو علم ان سيكون هذا مذهب ابن
الحاجب ومن تبعه واما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغني ان الشرط
كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشان او غيره
ثم الجملة الواقعة خبر ان كانت اسمية او فعلية مبدوءة بفعل جامد
او متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل والا وجب فصلها من
ان بحرف تنفيس او نفي او قد او لو واذا خففت كان بقي اعمالها
وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه
ضمير الشان ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله ويجوز حذف اسمها
وذكره في اللفظ لكنه قليل كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم
يروى برفع ظبية على ان اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها
على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا او جملة

اسمية

اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب الفصل بلم او قد وجوز الزمخشري
وابن الحاجب الغاءها بل جعله ابن الحاجب هو الاصح واذا خففت
لكن وجب اهمالها لزوال اختصاصها بالاسماء ولانها اضعف من
كان في مشابهة الفعل وان خففت جاز دخول واو العطف عليها
للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو
عليها واجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا اعرف له شاهدا
فصل في لا في الكلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ولا على ثلاثة
اقسام ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة دخولها في
الكلام كخروجها ونافية وهي نوعان داخلة على معرفة وسياتي
وعلى نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة
عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها اشار بقوله واما لا التي لنفي
الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص بحيث
لا يخرج عنه فرد من افراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان
نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور وتعمل هذه عمل ان فتنصب
الاسم الذي هو المبتدا لفظا او محلا وترفع الخبر الذي كان خبر
المبتدا على انه خبر لها لانها لتاكيد النفي وان لتاكيد الايجاب
فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير
وكان القياس ان لا تعمل كما مر لكنهم اخرجوها عن الاصل في
اعمالها بشرط اجتماع امور ثلاثة ان يكون اسمها وخبرها

اربعة

التبرية منجوهكن

اي الاستغراق

Copyright © King Saud University